

## Two recent conferences, between national policy and urban reality



# ما بين المؤتمرين: "واقع" دولة و "سياسة" دولة

دينا لطي

مؤتمر: مستقبل المجتمعات العمرانية "الخاصة" نحو تنمية عمرانية مستدامة، يونيو 2013

بالمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء

علي مدار ثلاثة أيام، وبعد عدة جلسات وأوراق بحثية قُدمت من باحثي المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء وبعض باحثي الجامعات المصرية، اتضح بشكل كبير الفكر السائد في المؤسسات الرسمية وخاصة المؤسسات المعنية بالإسكان، وذلك من خلال الموضوعات المطروحة في تلك الجلسات، والتي وإن تنوعت في الشكل والمضمون، كان الانطباع المهيمن عليها واحداً تقريباً -فيما عدا عدد قليل من Gated الأبحاث خارج هذا السياق- ؛ وهو تأييد فكرة الانغلاق داخل المجتمعات، مع اعتبار المجتمعات المُسَوَّرة أو المُغلقة أو الـ Communities ؛ حلاً جيداً ربما يشوبه فقط بعض السلبيات، مثل "الانعزال والطبقية وتعارضها مع الاستدامة الاجتماعية"، والتي غالباً ما كانت تُذكر علي استحياء في آخر سطر من البحث، والتي اعتبرها أيضاً معظم الباحثين مشكلات لها حلول أو أنه يمكن الحدّ من تأثيراتها السلبية عن طريق التشريعات والقوانين

شملت الأبحاث دراسة عن الوضع الراهن لمدينة الشيخ زايد وقد تبين أن 70% من اسكان مدينة الشيخ زايد حالياً اسكان فاخر وأنها تضم حوالي 50 تجمع سكني مُغلق تتراوح مسطحاتها بين 170 - 588 فدان، وذلك بالرغم من أن منحة الشيخ زايد في الأساس كانت من أجل انشاء إسكان اقتصادي للفقراء

شملت الأبحاث أيضاً دراسة لأسباب تحوّل المجتمعات لفكر الانغلاق في بعض دول العالم، والتي غالباً لا تخرج عن البحث عن جودة الحياة، الوجهة الاجتماعية، والشعور بالأمن. وقد قام أحد الأبحاث بتوضيح أمثلة مدن انتشرت فيها الجريمة في جنوب أفريقيا، والصين والولايات المتحدة الأمريكية وذكر البحث أن الانغلاق أدّى بالفعل الي انخفاض معدلات الجريمة في تلك المدن

كما شملت الأبحاث دراسة عن نشأة وتطور المجتمعات المُغلقة في الولايات المتحدة وكندا ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا، ورصد وتقييم تجربة أوروبا الشرقية بعد انهيار الشيوعية وتأثرها بفكر العولمة وظهور المجتمعات المُغلقة متأثراً بأمريكا مما أدّى الي "طفرة عقارية سكنية" علي

حد تعبير الباحث، واعتبار هذه التجربة تحديداً نموذجاً يمكن الاستفادة منه في ظل تأثرنا بالعولمة والتحول الاقتصادي وتقلص دور الدولة في قطاع الإسكان، وذلك من خلال المشاركة بين القطاع العام والخاص في مجال التطوير العقاري

تناول أحد الأبحاث أيضاً بعض النماذج لمجتمعات مُغلقة خضراء في الولايات المتحدة والهند وهولندا؛ ومن توصيات البحث أن تقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص علي الاتجاه للعمارة الخضراء في مشروعات المُجتمعات المُغلقة عن طريق حوافز مادية سواء كانت إعفاءات أو تسهيلات.

حضر بعض الأساتذة للتعبير علي الأبحاث من معارضي فكرة المُجتمعات المُغلقة، وكان من أبرزهم أ.د. أبوزيد راجح، الرئيس السابق للمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، والذي اعتبرها ظاهرة تعبر عن خلل اجتماعي واقتصادي شديد، كما انتقد اهدار الطاقة في تلك المجتمعات التي أطلق عليها "مجتمعات الوفرة"، وذكر علي سبيل المثال أن ري فدان واحد من ملاعب الجولف يكفي لري 5 أفدنة زراعية، كما أن استخدام تلك المشروعات للرصيد القومي من المياه الجوفية في بعض الأحيان يمثل اهداراً لموارد الدولة. ورأي أن جودة الحياة في هذه المُجتمعات بها مبالغة شديدة وتتمتع برفاهية زائدة عن امكانية المجتمع وأن الطبقات الفقيرة هي التي تدفع الثمن وحدها

### مؤتمر: دروس من القاهرة؛ وجهات نظر عالمية، ورؤي مستقبلية، إبريل 2013

بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبمبادرة عدد من العاملين والمهتمين بمهنة العمارة في المجتمع المدني

علي مدار ثلاثة أيام أيضاً وقبل المؤتمر سالف الذكر بشهرين تحديداً، عُقد مؤتمر "دروس من القاهرة"، حيث كان الدافع مختلف، والانحياز مُختلف أيضاً. فقد كانت الأفكار المطروحة في المُجمل توضح تجارب سعت بشكل ما لتحقيق عدالة اجتماعية عن طريق مهنة العمارة، سواء كانت من تاريخ القاهرة أو من خلال تجارب دولية من مدن في الهند، وجنوب أفريقيا وفنزويلا

اشتمل المؤتمر أيضاً علي زيارات ميدانية لعدة مواقع في مدينة القاهرة وما حولها؛ قلب القاهرة، بعض المناطق غير الرسمية، وبعض المدن الصحراوية، ثم القيام بعقد جلسات متوازية عن قضايا متنوعة؛ المناطق غير الرسمية، الإزالات والاخلاء القسري ومبدأ المواطنة، الابتكار والتطوير العمراني، النشاطات المُجتمعية وسبل المشاركة، الأمن والفصل والحدود، وأخيراً التدخلات البحثية والتصميمية في المدينة غير الرسمية

وكان أحد أهداف هذا المؤتمر محاولة إدراك واقع المدينة، والاستعانة بتجارب مشابهة الي حد ما في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مع محاولة لرصد ودراسة واقع القاهرة والأغلبية السكانية الفقيرة التي تعاني أكثر من غيرها، والتفكير في حلول تحقق الأهداف بما لا يؤثر سلباً علي نسيج المُجتمع

لم يحضر هذا المؤتمر أي من ممثلي الجهات الرسمية المعنية بالإسكان؛ سواء من وزارة الإسكان أو المحافظة، وذلك علي الرغم من دعوتهم -علي حد قول أحد المنظمين. وقد اتضح الانفصال بين واقع الدولة وسياسة الدولة علي سبيل المثال عند الحديث بشكل عام عن فكرة "المخالفات أو التعدييات" في كلا المؤتمرات، ففي المؤتمر "الرسمي" كان الحديث عنها يتسم بالصرامة، حيث وجّه البعض نداءه للدولة بسرعة توفير جهاز يقوم بتنفيذ الإزالات طالما أن جهاز الداخلية لا يقوم بهذا الدور بشكل فعال. أما في المؤتمر الآخر فكان الحديث أولاً عن مدي دقة تعريف "مخالف" أو "تعدي" أو "غير رسمي"، وأي من الحالات يمكن اعتبارها مخالفة، وكون 80% من الإسكان في القاهرة يُعد مخالفاً جعل الباحثين يتسائلون؛ أيهما يمكننا اعتباره "غير واقعي"، هل هو "القانون" أم "المُنْفَذ المخالف"؟

كما اتضح أيضاً أن الجهات الرسمية لم تدرك بعد واقع المدينة الحقيقي، وما زالت انحيازاتها لصالح الأقلية من الطبقة فوق المتوسطة والعليا، علي حساب الطبقات الأقل دخلاً، مع تأييد واضح لفكرة تقليص دور الدولة وتنازلها بشكل كبير عن دورها التنفيذي لصالح القطاع الخاص الذي يهدف الي الربح والربح فقط، من خلال سياسات الخصخصة التي توقّر جودة الحياة التي تسعى اليها تلك الطبقات، برغم من التأثير السلبي لتلك السياسات علي اقتصاد الدولة وإهدار الموارد من الأرض والطاقة

وإننا من هذا المنطلق نتساءل؛

هل يُعتبر "السكن الآدمي" بكل ما يشمل من مواصفات وجودة ومرافق وبنية تحتية؛ كهرباء ومياه وصرف وغاز وطرق ومواصلات؛ ومناطق خضراء وأماكن عامة وأماكن للتنزه وخدمات؛ هل يعتبر "سِلعة" ترجع الي سوق العرض والطلب وتوافر الامكانيات المادية؟ أم هو "حق لكل مواطن" كما ينص الدستور المصري؟

وهل حقاً الدولة لا تملك ما تستطيع به تحقيق هذا التوازن، أم أن الأمر هو عدالة غائبة وسوء توزيع؟